# **الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية ينتظرون الاعتراف بأهليتهم في لبنان.**

## تصديق الحكومة اللبنانية على الاتفاقية الدولية لدمجهم مجتمعياً غير كاف في ظل غياب السياسات التنفيذية

بشير مصطفى – صحافي

19 حزيران 2024



تفاءل الكثيرون في لبنان بعد المصادقة على الاتفاقية الدولية للأشخاص ذوي الإعاقة في السادس من فبراير (شباط) 2023، التي تقود إلى انتقال سياسات الدمج من الإطار المؤسساتي الضيّق إلى الأفق العام الواسع الذي يؤمن بأحقية هذه الشريحة بالاستقلالية، وحرية الخيار، والعيش في كنف الأسرة، كما أن تكون عنصراً فاعلاً في الجماعة. وفي هذا السياق المنطقي يبرز الإطار اللامؤسساتي الداعي إلى الخروج التدريجي من وضعية مؤسسات الرعاية التي تشكل "بيئة معزولة للأشخاص ذوي الإعاقة"، إلى المجتمع الذي يحقق الإدماج، ويتقبل التنوع والاختلاف، ويعمل لتكييف مؤسسات التعليم والعمل والنقل وغيرها مع الحاجات المختلفة للأشخاص.

## **ليس باليد حيلة**

تختصر الأم ريان تجربة الكثير من الأهالي في ظل الانهيار المالي، فهي لم تعد قادرة على تأمين كلفة الرعاية في إحدى مراكز تأهيل "طيف التوحد"، واستعاضت عن ذلك بوضعه عند أحد أفراد العائلة خلال تواجدها في الوظيفة. قصة السيدة ليس الوحيدة، بل تختصر معاناة الآلاف من الأهالي.

في المقابل، تبدو مؤسسات التأهيل القائمة وكأنها تعاند الأقدار، فهي تعاني من هاجس تأمين التمويل بعد تراجع المنح والتقديمات التي تؤمنها وزارة الشؤون الاجتماعية لهم، ولا تخفي تلك المؤسسات سعيها وراء تمويل خارجي للاستمرار في عملها، والاستفادة من اهتمام الجهات المانحة بتحسين ظروف اللاجئين السوريين في لبنان.

وبين هذا وذاك، تبرز المطالبات بـ "إلغاء المؤسسات" والانتقال إلى سياسات الدمج العامة، وعدم الاكتفاء بالأطر القائمة التي تضع الطفل أو الشخص ذو الإعاقة في عزلة عن مجتمعه. ومن ثم التماهي مع التوجه العام الذي أرسته "الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة" التي تبناها لبنان، والتي تحث في المادة 19 منها على "العيش المستقل والإدماج في المجتمع"، فهي تسعى إلى إخراجهم من دائرة المؤسسات المتخصصة التي تؤمن رعاية وحماية ضمن جدرانها الأربعة، إلى فضاء المشاركة العامة والواسعة، ومساواة الأشخاص ذوي الإعاقة مع الآخرين.

## **المؤسسات جهود مستمرة**

تقول مسؤولة البرامج في مؤسسة "فيستا" المتخصصة بتأهيل ودمج الأشخاص من ذوي الإعاقة الذهنية جولييت جبور، إن عملهم يأتي في إطار التربية المتخصصة والتأهيل والصحة النفسية وكذلك علاج النطق والعلاج الحركي، بل تدخل طبيب الأعصاب في بعض الأحيان.

وتتحدث مطولاً عن أهمية تدريب وتأهيل من يرافق هؤلاء الأطفال في حياتهم اليومية، سواء عبر تدريب المعلمين والمدرسين والإداريين أو عبر حملات التوعية وتأهيل الأهل وكذلك جلسات دعم نفسي لمعرفة كيفية التعاطي مع الأطفال من ذوي الإعاقة، والتخلص من الضغوط النفسية.

وفي خضم الأزمات المالية التي يعيشها لبنان، تتطرق إلى ضعف التمويل وأثره في هذه الشريحة من الأطفال المنتمين إلى عائلات فقيرة، وتقول جبور "في السابق كانت وزارة الشؤون الاجتماعية تغطي بحدود 6 آلاف دولار أميركي عن كل طفل، ولكن تراجع المبلغ إلى 100 دولار فقط، لذا هناك عجز وتحدٍ كبير بالاستمرارية".

ورداً على سؤال حول "تراجع الخدمة بصورة تلقائية في ظل انخفاض التمويل"، تقر جبور بذلك لأن "المؤسسة قائمة على موظفين ولا بد من دفع أجورهم، فالمعلمة ومتخصصة النطق والمعالج يحتاجون إلى بدلات" وفي المقابل، تلفت إلى "محاولة إدخال أطفال لبنانيين ضمن نطاق برامج ممولة دولياً، إذ سمحت (اليونيسيف) بإدخال 30 في المئة من اللبنانيين في البرامج الممولة منهم".

## **أسلوب التعامل مع الطفل المعني**

تعمد المؤسسات المعنية عادة للتعامل مع الأطفال من ذوي الإعاقة الذهنية إلى قياس المهارات لدى الطفل من النواحي الاجتماعية والسلوكية والأكاديمية لتحديد مستواه الفعلي، تمهيداً لإعداد برنامج فردي خاص به وتحديد الأهداف التي يجب العمل عليها مع متخصص النطق أو الحسي الحركي أو العلاج السلوكي، وتُناقش تلك الأهداف مع الأهل ويُطلب منهم الموافقة عليها، ناهيك عن تنمية مهارات الاستقلالية الذاتية وبناء أهداف جديدة خاصة به لتنمية قدراته.

لكن العمل داخل المؤسسة وتحقيق الطفل تقدماً ملحوظاً يثير التساؤل حول وضعه في العالم الخارجي عند عودته إلى البيئة الحقيقية، خصوصاً خلال فترات العطل التي تتضمن في الغالب بعض التدريبات والنشاطات لتنمية المهارات والاستقلالية الذاتية، وهنا يأتي دور الأهل والتركيز على النقاش بين المؤسسات المعنية وبينهم، وترتيب جلسات دعم نفسي واجتماعي لتوعية الأهل حول الأفكار الخاطئة وتنمية المعرفة حول كيفية التعاطي.

## **لبنان والمسار البطيء**

في عام 2000 صدر القانون 220/2000. وفي عام 2023، صادق على الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي تحث على إلغاء المؤسسات المتخصصة، والانتقال نحو سياسة عامة دامجة تحترم جميع المكونات. وهنا يُطرح السؤال حول "ما هي الاجراءات المتخذة للانتقال في بلادنا نحو الدمج التام للأشخاص ذوي الإعاقة؟". في هذا الإطار تلفت هيلدا خوري (مسؤولة في وزارة التربية اللبنانية) أنّ "الإطار النظري والعملاني الحالي المعتمد لدمج الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في لبنان يتبنّى النموذج الاجتماعي الذي يقوم على تخفيف الحواجز، وصولاً إلى إزالتها لتأمين بيئة دامجة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة"، مضيفةً "يتطلّب هذا المنحى تضافر جهود مختلف الوزارات والأفرقاء المعنيين في عملية الدمج في جميع المجالات وعلى كافة المستويات في المجتمع".

أما على مستوى وزارة التربية، وحسب خوري "تعمد وزارة التربية والتعليم العالي إلى التنسيق مع كافة الوزارات والمؤسسات المعنية بعملية الدمج لتأمين بيئة دامجة، ومرحّبة بجميع المتعلمين في المدارس الرسمية والخاصة"، مشيرةً إلى "أنّ عملية الدمج هي مسار طويل ويستلزم مجموعة كبيرة من الإجراءات القانونية والتنظيمية والإدارية في كافة الوزارات والمؤسسات المعنية مع التشديد على مبدأ التعاون والشراكة مع كافة الذين عملوا ويعملون مع الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة ضمناً الاتحادات والجمعيات والمؤسسات".

تحدد خوري معالم السياسة الوطنية للتربية الدامجة التي تعمل على "أربعة أهداف استراتيجية، وهي: إنشاء بيئة تمكينية للتربية الدامجة، زيادة دعم المجتمع المدني للتربية الدامجة، إنشاء وتعزيز خدمات تعليمية دامجة متاحة للجميع، وضع نظم وهياكل لقياس ومواكبة تنفيذ التربية الدامجة"، لافتةً أنه "خلال السنة الحالية، تقوم وزارة التربية بالتنسيق مع المركز التربوي للبحوث والإنماء بتطوير خارطة الطريق التي تضمن تنفيذ الأهداف الاستراتيجية الأربعة".

**الفرد والأهل أولاً**

أمام الإرباك الذي يحيط الشق المؤسساتي والحكومي، تشي التجارب عن الدور الكبير الذي أداه ويؤديه الأهل في دمج الأبناء الذي يعتبر مقدمة للانتقال إلى سياسات عامة دامجة، تُخرج الفرد من دائرة العزلة إلى فضاء بيئته الموسعة.

أولى قصص النجاح هي للشاب عبدالرحمن (19سنة) الذي التحق بجامعة البلمند من أجل إكمال دراسته الجامعية، بعدما اجتاز اختبارات الثانوية العامة في 2023، ويعود الفضل الكبير لوالدته سوزان شاكر التي أيقنت باكراً ضرورة اتخاذ الإجراءات التربوية الضرورية لدمج ابنها.

وتشير سوزان إلى الكلفة المادية الهائلة التي تقع على عاتق الأهل، "كنا نحتاج إلى قسط 10 آلاف دولار في المدارس المتخصصة وليس لدى الأهل قدرة مالية لدفع 500 دولار لأستاذ الظل"، ولكن "إقبال عبدالرحمن على التعلم ودعم العائلة، أسهما في قصة النجاح".

تروي أنها "أخذت المخاطرة على عاتقها فهي طلبت أن يحظى بفرصة موازية داخل الصف لأقرانه في المواد الأساسية، لأن اختبار الذكاء أثبت أن لديه قدرة استيعابية" حسب الفحوص الطبية. وقاد اهتمامها بابنها إلى التعلم والتخصص في ميدان الدمج وتعليم أطفال آخرين للإسهام في دمجهم، وقد أدخلت في تعليم ابنها التدريبات الحسية والحركية وظل على تلك الحال إلى الصف السادس.

تجزم سوزان أن "المدرسة ليست كل شيء فهي لا تمتلك عصا سحرية، ولا بد من تأمين بيئة عائلية دامجة والمجتمع الداعم لأنها تمتلك الدور الأول والأخير، ويجب مواكبته مدى الحياة وتشجيعه على التخصص وفق قدراته وميوله الذاتية" فهي حوّلت منزلها إلى مدرسة دامجة.

**لا للإطار المؤسساتي المعزول**

قصة نجاح أخرى هي التي خاضتها الناشطة فاديا فرح مع ابنتها ميّا التي دخلت عقدها الرابع من الدمج خارج المؤسسات النظامية العازلة، فهي تشدد على "المساواة في الحقوق بين مختلف بني البشر، ويأتي في مقدمة تلك الحقوق العيش في كنف العائلة إلى أن يبلغ سن الرشد ويقرر ما يريده، كما أن التعلم والذهاب إلى المدرسة هو حق للجميع، والأمر ينطبق على الحق بالعمل".

تأسف فرح لاستمرار نظرة بعض الناس المتأثرة في أفكار القرن الـ19 التي وصمت ذوي الصعوبات التعلمية مثل المجانين، مشددةً على الإيمان بقدرة تلك الشريحة الاجتماعية، لأن "عدم احترام حق هؤلاء ناجم عن عدم المعرفة".

تعود فاديا فرح إلى تجربة ابنتها الخاصة، عندما ذهبت إلى المدرسة لم تكن المؤسسة حاضرة إلا أن الأم عملت مع المدرسة من أجل تكوين بيئة دامجة للأشخاص من ذوي الإعاقات الذهنية، وتكييف البرامج وفقاً لحاجاتها، وأن تستمر بالتعلم مع أشقائها والطلاب من عمرها وصولاً إلى اكتسابها المعارف وإتقانها الفرنسية والإنجليزية بمهارة، وهذا دليل على أن التجربة الدامجة يمكن تكرارها واقعياً مع أطفال آخرين بالتعاون مع خبراء.

تشيد فرح بالنتائج التي بلغتها من خلال التواصل والتعاون مع طلاب الصف وأهاليهم، كاشفة عن "تعبير بعض من الأهل عن مخاوف في شأن هبوط مستوى الصف، إلا أن تحمل المدير مسؤوليته وظهور النتائج التعليمية الجيدة أدّا دوراً في تبديل المواقف المتحفظة".

أسهم نجاح تجربة ميّا في نقل النمط التربوي إلى مدرسة أخرى، إذ تعاونت فاديا مع ثلاث أمهات أخريات لنقل خبراتهم والقيام بمشروع تجريبي يتصل بالإعاقة الذهنية أثبت نجاحه وشكل دافعاً لتجارب أخرى. وكان من شأن تلك الخطط أن بلغت ميّا مرحلة النقاش ضمن الأمم المتحدة لـ 15 مرة، والمشاركة في التدريب والتأهيل، ومناقشة الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والتي تمنح حرية القرار والخيار لهذه الشريحة الاجتماعية.

## **نحو إعادة النظر بالخطط الحكومية**

ترى فاديا فرح أن هناك قصور في الخطط الحكومية التي ما زالت تولّد خطاب عمره أربعين عام لأنها تعمل على حصر الأطفال بين جدران المؤسسات، وهذا خطأ، فهي "لم تعمل على صعيد نشر الوعي المجتمعي الذي يعزز إيمان الناس بالمدارس". ولكنها في المقابل، ترحب بمطالبة تغيير القانون، وانتشار الفكر الداعي لفتح المدارس أمام الجميع، معبرةً عن اعتقادها أن "أفضل شيء نقابله اليوم هو مطلب شرائح وازنة لناحية البدء بسياسات دامجة وإقامة مدارس دامجة للجميع، واحترام حقوقهم، وتعزيز ثقة الأفراد بأنفسهم، وكيفية تعاطيهم مع الناس"، معبرةً عن تحفظها على حصر الأفراد في بيئات مؤسسية، تقوم على البُعد الرعائي والتعاطفي، وتعمل ضد حق الأطفال بالعيش ضمن البيئة الطبيعية، وتقوم بعزلهم عن الحياة العامة". تجزم فرح أن "الخبرة تؤكد أن المشكلة ليست في الطفل، وإنما بعجزنا عن التعليم، ومراعاة الفروق الفردية للمتعلمين، كما أننا ما زلنا أسرى الأفكار المنحدرة من القرن التاسع عشر التي تتعامل معهم كمرضى عاجزين"، متمسكة بأهمية "حملات المناصرة والتوعية هي البوابة لتحفيز الناس على التفكير بوجود بديل عن العزل، والمؤسسات التي تمولها جزئياً وزارة الشؤون الاجتماعية". وتطالب فرح بتطبيق الاتفاقية الدولية والمادة 19 منها التي أصبحت ملزمة للبنان، وهي تعطي الفرد الخيار بالعيش مع عائلته، وأن يختار نمط الحياة الذي يشاء، وأن تشرك الجهات الحكومية أصحاب العلاقة بالحوار الاجتماعي المطلوب حول حقوق ذوي الإعاقة.

تكرر فرح "ليس هدفنا الإقفال الفوري للمؤسسات لأن ذلك يوصلنا إلى كارثة بسبب عدم وجود أرضية موازية، وإنما نهدف لتهيئة بيئة اجتماعية وقانونية ملاءمة للدمج العام، مشيرةً إلى ضرورة تحديد أفق زمني ذلك، منطلقة من تجربتها مع الأردن الذي حدد مهلة 7 سنوات، لتهيئة مجتمع حاضر للدمج، واستلهام تجربة البيرو التي استغرقت 12 عام للبدء في مشروع الدمج وإقفال المؤسسات، انطلاقاً من حق الأشخاص ذوي الإعاقة بالحياة الطبيعية. ويبرز دور تلك المؤسسات بالمشاركة في التدريب وتطوير النظرة بأن "أصحاب الإعاقة قادرون".

## **الخاتمة**

بالمحصلة، يتضح وجود تقصيراً فادحاً من قبل الدولة على مستوى السياسات العامة الدامجة سواء على مستوى التوعية، والتشريعات، وبرامج الدمج. فهي لم تتخذ خطوات تطبيقية للقانون 220/2000، كما أنها لم تقر التشريعات الضرورية لمواكبة المصادقة على الاتفاقية الدولية، والبدء بسياسات الدمج، وإنصاف الأشخاص ذوي الإعاقة بوصفهم مكوناً اجتماعياً فاعلاً. فيما تستمر المؤسسات الرعائية بفعل الهبات الدولية "غير المستدامة" التي تحاول التعويض عن تراجع الدعم الذي تؤمنه وزارة الشؤون الاجتماعية، بالبرامج والمشاريع المقدمة من الخارج. وهذا الأمر لا يحقق الأهداف والغايات المرجوة لإقامة مجتمع الدمج، وهو ما يزيد الإصرار على إقامة إطار لا مؤسساتي، يتعاطى مع الأشخاص ذوي الإعاقة على قدم المساواة مع باقي الشرائح وفق رؤية حقوقية تصبو لتحقيق العدالة الشاملة.